

العدوى فقط وهي التي يرجع منها بكثر لبلدان
 المخزنية لا تخض وهي من لا بكثر خروجهما
 الحاجات باب القسمة قد يقسم الشركاء
 وضوابطهم أو منصوب الامام وشرط منصوبه
 كرجوعهم الساحة والحساب فان كان فيها
 تقويم وجب فيها قاسمان والافقاسم وبني
 قول اثبات وللإمام جعل القاسم حاكما
 في التقويم فيعمل فيه بعد ما بين ويقسم ويجعل
 الامام رزق من صوته من بين المال فان لم يكن
 فأجرته على الشركاء وان استأجروه وسمى كل
 قدر الرمة والافاجرة موزعة على الحصص
 وبني قول على الرئيس ثم ما عظم الضرر في قسمته
 كجوهرة وتوب نفسين ورجي خوف ان طلب
 الشركاء كلهم قسمته لم يجبهم القاض ولا يصحهم
 ان قسموا بانفسهم ان لم ينطال منفعة كسبوا

من جملة أدلته حديث
 وابتدأ بالامر في هذه
 فان استأجروا فارجعوا
 قالوا استأجروا فارجعوا
 لا تخضوا في شئ منكم
 احضارها فرع لو اختلف
 في التقويم فعليها
 اليه امرهم

بكر

بكر وما يبطل نفعه المقصود كجمام وطاحونة
 صغيرين لا يجاب طالب قسمته في الأصح فاذ لم يكن
 جعله حامين أجيب ولو كان له عشر دار لا يطع
 السكنى والباقي كالأخر فالأصح اخبار صاحب
 العشر يطلب صاحبه دون عكسه وما لا
 يعظم ضرره فقسمة أنواع أخذها بالاجراء
 كمثل ودار متفقة الابنية وأرض مشتهرة
 الاجراء فيخير الممتنع فتعدل السهام كيلا
 او ورن أو ذرعا بعدد الانصاء ان السنوق
 ويكتب في كل رقعة اسم شريكه أو حرمه ميم
 جدا وجوهة وتدرج في بنادق مستودعة ثم يخرج
 من كل حوضها رقعة على الجوز الاول ان كتب الاسماء
 فيعطى من صرح اسمه أو على اسم ربه ان كتب
 الاجراء فان اختلفت الانصاء كنصف وثلث
 وسدس جرمت الارض على أقل السهام وقسمت

١٢١

Copyrighting Saudi University